الأمم المتحدة

A/C.2/69/SR.22

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
26 December 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد كاردي ..... (إيطاليا)

ثم: السيدة ستبووسكا (نائبة الرئيس) ..... (بولندا)

ثم: السيد كاردي (الرئيس) ..... (إيطاليا)

المحتويات

البند ٢١ من جدول الأعمال: العولمة والترابط

(أ) الهجرة الدولية والتنمية

(ب) الثقافة والتنمية المستدامة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-63363 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ٢١ من جدول الأعمال: العولمة والترابط (A/69/203)

(أ) الهجرة الدولية والتنمية (A/69/207 و A/69/392؛ A/C.2/69/2)

(ب) الثقافة والتنمية المستدامة (A/69/216)

١ - السيد فان دير جيست (رئيس وحدة استراتيجية التنمية وتحليل السياسات، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام بشأن إجراء استعراض عام لآخر التطورات المتعلقة بالتحديات الدولية الكبرى في مجالي الاقتصاد والسياسات العامة التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة للجميع ولدور الأمم المتحدة في التصدي لهذه المسائل في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد (A/69/203)، فقال إنه على الرغم من الزيادة الكبيرة في حصة البلدان النامية في الإنتاج العالمي في العقود الأربعة الماضية التي تلت اعتماد الجمعية العامة للإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد في عام ١٩٧٤، فإن تحقيق التطلعات المشروعة إلى التنمية المستدامة والنمو الشامل على الصعيد العالمي يستلزم القيام بعمل دولي ضخم ومنسق.

٢ - وقال إنه يجب على البلدان النامية، إضافة إلى مواجهة المسائل الخاصة بكل بلد كاختلالات التوازن الهيكلي، والإدارة غير المتماسكة للاقتصاد الكلي، والتوترات السياسية، أن تتصدى للتحدي المتمثل في تعزيز النمو المحلي مع الحد من سرعة تأثرها بالقوى الخارجية في الوقت ذاته، وخاصة تلك المدفوعة بالسياسات النقدية الناشئة في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية. وفي سياق هشاشة الانتعاش الاقتصادي العالمي، وكذلك الاختلال الذي يتسبب فيه تدفق رأس المال نحو الخارج وتقلب أسعار الصرف، يلزم تنسيق السياسات الدولية على نحو أكثر فعالية. وعلاوة على ذلك، باتت سياسات خلق فرص العمل محدودة وغير منسقة، وفي حين ساعدت البيئة النقدية التوسعية في الحيلولة دون مزيد من التدني في فرص العمل، فانخفاض أسعار الفائدة لم يكن كافيا لتحفيز نمو العمالة. وقلل تكاثر اتفاقات التجارة الإقليمية من الشفافية والتناسق في النظام التجاري العالمي وأدى إلى ارتفاع تكاليف المعاملات والإدارة التي تتحملها البلدان النامية.

٣ - ومضى يقول إن من الضروري معالجة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الكبير فيما بين البلدان وداخلها على حد سواء. وقد أوضحت دراسات حديثة أجراها صندوق النقد الدولي أن البلدان التي تعاني من درجة أعلى من التفاوت في الدخل يُرجح أن تكون أكثر عرضة لفترات نمو أقصر. وفي هذا الصدد، أدى اندماج البلدان النامية في الأسواق التجارية والمالية إلى تعزيز النمو الاقتصادي بطرق أدت إلى زيادة التفاوت في الدخل. وفي ظل العولمة، قلصت المنافسة المتزايدة على العمالة احتمال أن تؤدي زيادة الإنتاجية إلى زيادة الأجور. وفي هذا الصدد، تغدو سياسات إعادة التوزيع أداة للحد من التفاوت في الدخل وتعزيز التنمية المستدامة. واستدرك قائلا إن حركة تدفقات رأس المال على الصعيد الدولي هي من ضمن القيود الرئيسية المفروضة على آليات إعادة التوزيع الوطنية، وهو ما يعيق فرض الضرائب على الدخول الرأسمالية، وبالتالي يحد من الموارد العامة.

٤ - واستطرد قائلا إن القضايا البيئية ينبغي أن تكون محورية في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وفي هذا الصدد يركز تقرير الأمين العام على هدفين من الأهداف التي اقترحها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وهي المدن المستدامة، والزراعة

المستدامة والأمن الغذائي والتغذوي. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيكون ما يقدر بـ ٧٠ في المائة من سكان العالم من الحضر. وفي حين يحتمل أن يساهم التحضر في تحفيز الاستثمار في الهياكل الأساسية وبناء مدن أكثر كفاءة وأقل تكلفة وأكثر مراعاة للبيئة، فهناك بلدان نامية عديدة تغمرها التحديات البيئية التي تفرضها الهجرة الكبيرة من المناطق الريفية، فضلا عن الحاجة المتزايدة للحصول على المياه النقية والصرف الصحي. وعلاوة على ذلك، يلزم زيادة الإنتاج الغذائي بنسبة ٧٠ في المائة على الصعيد العالمي وبنسبة ١٠٠ في المائة في البلدان النامية، بحلول عام ٢٠٥٠.

٥ - وختم كلامه قائلا إن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور محوري في جعل خطة التنمية العالمية تتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية. فقد أضحت التنمية المستدامة، بما لها من رؤية تتمثل في تحقيق التكامل بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والإشراف البيئي، المبدأ التوجيهي والمعيار التنفيذي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مستندةً إلى رؤية بعيدة المدى، وأهداف وغايات مركزة، وشراكة عالمية تستهدف تعبئة وسائل التنفيذ، واستعراض تشاركي وإطار للرصد والمساءلة.

٦ - السيد ولموث (مدير شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض في إطار البند الفرعي (أ) تقرير الأمين العام المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية (A/69/207)، فقال إن تقدما قد أحرز نحو دمج الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على الرغم من وجود تحديات جديدة وغير مسبوقة. وبعد الاجتماع البارز المعقود عام ٢٠١٣ والمعنون الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية، حدد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة جوانب رئيسية في الهجرة والتنقل ينبغي إدراجها في الخطة الجديدة، كالحاجة إلى حماية حقوق جميع العمال، بمن فيهم المهاجرون؛ وتسهيل الهجرة المنظمة والآمنة والقانونية؛ والحد من تكاليف معاملات التحويلات؛ والقضاء على الاتجار بالبشر؛ والاعتراف بما لدى المهاجرين من مهارات؛ وقضية هجرة ذوي الكفاءة. وقال إن الغايات المطروحة يتجلى فيها تعقيد الهجرة الدولية ونطاقها، مشيرا إلى الحاجة إلى تعزيز الفوائد التي تجنيها التنمية من الهجرة، ومعالجة مسألة عدم احترام حقوق المهاجرين، وتعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة. وأردف قائلا إن تداعيات التشرد لا تزال تمثل تحديا رئيسيا آخر ينبغي دراسته في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن المهم دعم إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين في الحالات التي طال أمدها والوقاية من حالات التشرد الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو عن النشاط البشري.

٧ - ومضى قائلا إن ثمة حاجة ماسة أيضا لتوافر بيانات مصنفة موثوقة وفي الوقت المناسب تتعلق بالمهاجرين والهجرة لكفالة الفعالية في وضع السياسات. وفي هذا الصدد، تعمل المجموعة العالمية المعنية بالهجرة مع أصحاب المصلحة الآخرين لتقييم مؤشرات تستهدف تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المقبلة. وسيكون بناء القدرات في البلدان المعنية أمرا حيويا لإنتاج البيانات اللازمة بانتظام من خلال وسائل منها الاستقصاءات. إذ لا يمكن رصد الغايات المتعلقة بالهجرة المدرجة في الأهداف المقترحة للتنمية المستدامة سوى ببيانات دقيقة.

٨ - وتابع قائلا إن من ضمن التحديات الأخرى التي تواجه تنفيذ كل من الإعلان الصادر عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠١٣ وبرنامج عمل الأمين العام المتألف من ثماني نقاط الفجواتُ الكبيرة المتبقية في التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة

وتنفيذها، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (اتفاقية العمال المهاجرين)؛ والإساءة للمهاجرين خلال عملية الاستقدام والتنسيب، بما في ذلك رسوم الاستقدام الباهظة واستعباد المدينين؛ وعدم إحراز تقدم في الاعتراف بالمؤهلات التعليمية والمهنية وفي تعزيز قابلية تحويل مستحقات الضمان الاجتماعي وغيرها من الحقوق المكتسبة. وقال إن هذه القضايا تستحق الدراسة في مناقشة اللجنة لمشروع القرار المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية.

٩ - وختم كلامه قائلا إن من الواضح أن الهجرة يمكن أن تكون أداة قوية للتنمية عندما ترتكز على حقوق الإنسان وتدعمها سياسات عادلة جيدة الإدارة، لكن النتائج الإيجابية لا تتحقق من تلقاء نفسها بل تتطلب عملا مشتركا. وثمة حاجة لمناقشة أفضل السبل المتاحة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدراسة قضية الهجرة، وكيف يمكن رصد التقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان الحوار الرفيع المستوى وبرنامج عمل الأمين العام المتألف من ثماني نقاط، وما إذا ينبغي أن يُعقد الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية للمرة الثالثة. فالعمل الجماعي يمكن أن يُساعد في تعزيز الإجماع المتزايد بشأن الهجرة لكفالة توافر نتائج ملموسة يمكن أن تعلن عنها اللجنة عند عودتها إلى بند جدول الأعمال في عام ٢٠١٦.

١٠ - السيدة غوشا (المديرة المؤقتة لمكتب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في نيويورك، وممثلة اليونسكو لدى الأمم المتحدة): عرضت، في إطار البند الفرعي (ب)، تقرير اليونسكو عن الثقافة والتنمية المستدامة، الذي ورد في مذكرة من الأمين العام (A/69/216)، فقالت إن التقرير يسعى إلى المساهمة في عملية إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد جرى إعداده بعد سلسلة من الاجتماعات والمشاورات، بما في ذلك المناقشة المواضيعية الخاصة المعنية بالثقافة والتنمية المستدامة التي عقدها رئيس الجمعية العامة في إطار شراكة مع اليونسكو في أيار/مايو ٢٠١٤، والتي خلصت إلى أن الثقافة لها أهمية بالغة في خمسة مجالات رئيسية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي القضاء على الفقر، والتعليم الجيد، والإدارة البيئية المستدامة، واستدامة المدن، والشمولية والتماسك الاجتماعيان. وجنبا إلى جنب مع الوكالات والشركاء الآخرين، اتخذت اليونسكو مؤخرا عددا من المبادرات تركز على الصلة بين الثقافة والتنمية المستدامة، وبخاصة نشر تقرير عن الاقتصاد الإبداعي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٣، وسلسلة من البرامج المشتركة المتعلقة بالثقافة والتنمية بتمويل من الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقد استفادت من دور الثقافة بوصفها محركا للتنمية في مجالات منها الحفاظ على التراث الوطني والسياحة والحوار بين الثقافات. وأكدت تلك الأنشطة على تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية والأقليات. وفي الآونة الأخيرة، صدر عن منتدى اليونسكو العالمي الثالث المعني بالثقافة والصناعات الثقافية، الذي عُقِد في فلورنسا بإيطاليا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، إعلان يُركز على الثقافة بوصفها موردا أساسيا للتنمية المستدامة. وأضافت قائلة إن ثمة مشاورات وطنية تجري حاليا بشأن دور الثقافة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالاشتراك مع اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وسيساهم تقرير نهائي من المقرر أن يصدر في هذا الموضوع في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠١٤ في التقرير التجميعي للأمين العام.

١١ - وقالت إن التقرير يتضمن معلومات عن التقدم المُحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٦٨ المتعلق بالثقافة والتنمية المستدامة، كما وردت في ردود الدول الأعضاء

ووكالات الأمم المتحدة. ويتضمن استراتيجيات وإجراءات ومبادرات ترمي إلى تحقيق نهج متكامل في التعامل مع الثقافة والتنمية المستدامة ويعرض استنتاجات بشأن الخيارات الممكنة لإيجاد نهج موحد للأمم المتحدة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويعرض أيضا حججا إضافية بشأن الحاجة إلى إدماج الثقافة في إطار النظام المستقبلي للأهداف والغايات والمؤشرات.

١٢ - وذكرت أنه في ضوء ذلك اقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، في تقريره النهائي، إبراز دور الثقافة فيما يتعلق باستدامة المدن، فضلا عن التعليم، والنمو الاقتصادي المستدام، ونماذج الاستهلاك والإنتاج المستدامين والحفاظ على المحيطات والنظم الإيكولوجية. وختمت كلامها قائلة إن هذه الغايات لن تكون مبررة فحسب بل ستكون قابلة للقياس بفضل الآليات التي أنشأتها اتفاقيات اليونسكو ومؤشراتها الثقافية التي وُضعت على المستوى الوطني.

١٣ - السيد مولينيدو كلاروس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن سرعة وتيرة العولمة في السنوات الأخيرة قد سهلتها التطورات السريعة التي تحققت في العلم والتكنولوجيا والابتكار. فالعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئيا، ينبغي أن يؤديا دورا حيويا في تعزيز التنمية وتسهيل الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات العالمية، بما في ذلك القضاء على الفقر.

١٤ - وقال إن العلاقة بين الهجرة والتنمية ينبغي أن تُعالج من خلال التعاون الدولي والإقليمي والثنائي الذي يعترف بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للهجرة وينطوي على منظور ثقافي وإنساني. وعلى الرغم من التقدم المحرز في المناقشات الدولية، لا تزال الهجرة غير واردة بما يكفي في أطر التنمية وخططها وسياساتها القطاعية على الصعيدين الوطني والعالمي. لذا، من الضروري السعي نحو إبرام اتفاقية ملزمة قانونا بشأن الهجرة والتنمية لتحسين إدارة الهجرة الدولية وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين وتعزيزها، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة.

١٥ - ومضى يقول إن المجموعة تحُث المجتمع الدولي على تنسيق الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات التي تفرضها الهجرة من أجل كفالة قدرتها على المساهمة في تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد، مع التقليل من آثارها السلبية. وإن التنقل البشري، بوصفه عاملا أساسيا من عوامل تحقيق التنمية المستدامة، ينبغي أيضا أن يخضع لدراسة كافية عند وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وذكر أن المجموعة تدين أفعال ومظاهر العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد المهاجرين، على أسس منها الدين أو المعتقد، وتحثّ الدول على تطبيق القوانين القائمة وتعزيزها من أجل القضاء على الإفلات من العقاب على تلك الأعمال. ولما كانت تحويلات المهاجرين تشكل مصدرا مهما من مصادر رأس المال الخاص، فمن الضروري تهيئة الظروف لإجراء تحويلات أرخص وأسرع وآمن، وتقليل تكاليف المعاملات إلى أقل من ٣ في المائة، والقضاء على مسارات التحويلات التي تكلف أكثر من ٥ في المائة. واستدرك قائلا إنه لا ينبغي النظر إلى التحويلات بوصفها بديلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر، أو المساعدة الإنمائية الرسمية، أو تخفيف عبء الدين، أو غيرها من مصادر التمويل العام للتنمية.

١٦ - وختم كلامه قائلا إن الثقافة أيضا عنصر أساسي في التنمية المستدامة، إذ أنها تمثل مصدرا للهوية والإبداع والابتكار للأفراد والمجتمعات، فضلا عن كونها مصدرا ممكنا للعمل اللائق، وخاصة للشباب. وتشدد المجموعة على

الروابط بين التنوع الثقافي والبيولوجي والمساهمة الإيجابية للمعارف التقليدية الأصلية والمحلية في التصدي للتحديات البيئية بطريقة مستدامة. وقال إنها تتطلع إلى الإدماج الكامل للثقافة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٧ - السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، فقالت إن الدول الأعضاء في الجماعة، بعد ست سنوات من بدء الأزمة المالية العالمية، لم تعد بعد إلى مستويات الدخل أو العمل أو التنمية التي كانت سائدة قبل الأزمة. ويمثل الدين الخارجي المرتفع تحديا خاصا، والعديد من بلدان الجماعة الكاريبية انخرطت في برامج صندوق النقد الدولي على تفاوت درجة خطورتها. وفي إطار وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سيكون من المهم للغاية كفالة عدالة العولمة وشمولها للجميع، وذلك بما يتماشى لا مع التوقعات التي أثارها الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد فحسب، بل أيضا مع الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

١٨ - وقالت إنه بناء على الوثائق الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠)، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد مؤخرا، سيكون من الضروري للغاية تعزيز الشراكات العالمية في التجارة والهجرة والمساعدة الإنمائية الرسمية والتكنولوجيا لكفالة استفادة جميع البلدان لا عدد قليل منها فقط من العولمة. كما أن من الضروري معالجة نقاط الضعف الفريدة التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة ووضع سياسات للاقتصاد الكلي مُصمّمة لتعزيز التعاون الدولي في مجال التجارة، وزيادة فرص العمل المنتج وتعزيز التنمية الزراعية والصناعية. فتحقيق النمو الاقتصادي الشامل في البلدان النامية يتطلب نظما تجارية مفتوحة غير تمييزية تركز على التنمية، والحصول على التكنولوجيا. ومن ثم، تقدر الجماعة الكاريبية الجهود الرامية إلى تحقيق نجاح إبرام أول اتفاق تجاري متعدد الأطراف، وتدعو إلى إنجاح اختتام جولة الدوحة للتنمية.

١٩ - ومضت قائلة إن الثقافة مصدر فخر لمنطقة البحر الكاريبي وأداة للحفاظ على تراث الجماعة الكاريبية الثقافي النابض بالحياة. وقد أكدت الجماعة، في إعلان هافانا، أهمية الثقافة والصناعات الثقافية للاقتصادات الوطنية، وتعهدت بتعزيز تنظيم المشاريع الثقافية بوصفها أداة للحفاظ على التراث الثقافي وتوليد فرص العمل.

٢٠ - وتابعت قائلة إن إعلان غراند آنسي الصادر عن الجماعة في عام ١٩٨٩ ألزم الدول الأعضاء فيها، في خطوة أخرى في سبيل تعميق تكاملها، بتحقيق هدف حرية الحركة للمواطنين في المنطقة من خلال إلغاء شرط الحصول على تصاريح العمل. وفي هذا الصدد، يغدو التعاون والشراكات والمسؤولية المشتركة أمورا بالغة الأهمية لحماية حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين، وكفالة أن تكون الهجرة مسألة اختيارية، وتمكينها من المساهمة في التنمية.

٢١ - تولت رئاسة الجلسة السيدة ستبووسكا (بولندا)، نائبة الرئيس.

٢٢ - السيد مندوزا - غارسيا (كوستاريكا): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن الهجرة الدولية ظاهرة متعددة الأبعاد ينبغي معالجتها في سياق التنمية المستدامة وفي ضوء الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة. وتوفر الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الإطار الأنسب للاهتمام الشامل بالهجرة وما يتصل بها من مسائل.

٢٣ - وقال إنه رغم ضرورة تحسين الظروف لتحقيق خفض تكلفة التحويلات وجعلها آمن وأسرع، فلا ينبغي

النظر إلى هذه التحويلات باعتبارها بديلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر، أو المساعدة الإنمائية الرسمية، أو تخفيف عبء الدين، أو غيرها من مصادر التمويل العام للتنمية. وتجدر الإشارة أيضا إلى نمو الهجرة العكسية بين العالم المتقدم وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وذكر أن المهاجرين لا يعودون إلى بلدانهم الأصلية فحسب، بل ثمة مواطنون من العالم المتقدم يهاجرون إلى البلدان النامية. وهناك كذلك تدفقات متزايدة من المهاجرين داخل المناطق الجغرافية ذاتها، فضلا عن تزايد الهجرة فيما بين بلدان الجنوب. وفي حين يحق للحكومات تنظيم تدفق المهاجرين داخل أرضها وعبرها، فلا ينبغي أن تعتمد قوانين أو أنظمة تجرّم الهجرة. وتابع قائلا إن الجماعة تدعو جميع الدول إلى إلغاء القوانين التي تشجع الهجرة غير المأمونة، التي يمكن أن تصل إلى التسبب في وفاة المهاجرين.

٢٤ - وأردف قائلا إن الدول الأعضاء في الجماعة تدين بشدة جميع أعمال ومظاهر العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد المهاجرين، على أسس منها الدين أو المعتقد، وتحث الدول على وضع حد لإفلات مرتكبي تلك الأعمال من العقاب. وقال إنها تشعر بالقلق أيضا من تعرض عدد متزايد من المهاجرين، ولا سيما النساء والأطفال غير المصحوبين، للخطر وهم يحاولون عبور الحدود الدولية دون الوثائق المطلوبة. وذكر أن ثمة حاجة ملحة لإنشاء أو تحديث معايير وطنية وإقليمية لمنع الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ومكافحتهما وتعزيز التعاون من أجل حماية الضحايا وتقديم المتجرين بهم إلى العدالة. ومضى يقول إن الجماعة تؤكد كذلك أهمية دور المهاجرين باعتبارهم شركاء في تنمية بلدانهم الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد، وشدد على ضرورة تيسير التنقل الدائري عن طريق تخفيض الرسوم المدفوعة لجهات الاستقدام، وهو ما يُحسّن قابلية تحويل حقوق الضمان الاجتماعي وغيرها من المستحقات المكتسبة، ويُعزّز الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية والتعليمية للمهاجرين. ومن المهم أيضا الاعتراف بحق المهاجرين في العودة إلى بلدانهم الأصلية، والحاجة إلى توفير الظروف الاجتماعية والسياسية التي تتيح لهم فرصا عند وصولهم. وتابع قائلا إن الجماعة إذ تحث الدول الأعضاء على التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة والامتثال لها، فإنها تشدد على أن الهجرة يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من مفاوضات وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع إيلاء العناية الواجبة لتعزيز حقوق الإنسان المفروضة للمهاجرين وحمايتها.

٢٥ - واستطرد قائلا إنه في ظل تراث المنطقة الثقافي الغني الذي تتجلى فيه المساهمات المتنوعة لسكانها الأصليين وشعوبها المنحدرة من أصل أفريقي، وكذلك من أصل أوروبي وآسيوي، تعلق الجماعة أهمية كبرى على الاعتراف بالثقافة باعتبارها عاملا ممكنا ومحركا للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، عقدت الجماعة، في عام ٢٠١٣، اجتماعها الأول لوزراء الثقافة وأصدرت إعلان سورينام، بهدف دفع عجلة التكامل الثقافي، والحفاظ على التنوع البيولوجي والتراث الثقافي، وتعزيز الثقافة باعتبارها وسيلة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، اعتمدت بلدان الجماعة، في عام ٢٠١٤، الإعلان الخاص بشأن الثقافة بوصفها عاملا معززا للتنمية البشرية، الذي أبرز مساهمة الثقافة في تكامل شعوبها، والحفاظ على طابعها متعدد الأعراق والثقافات واللغات وتعزيزه. وينبغي أن تؤدي السياسات الثقافية إلى تعزيز القيم كاحترام الحياة وكرامة الإنسان والتعددية الثقافية، ومبادئ العدالة والتسامح ونبذ العنف، بوصفها عناصر أساسية في بناء ثقافة السلام.

٢٦ - وختم كلامه قائلا إن الجماعة تدعم تبادل المنهجيات التي تسمح بإجراء تحليل كمي وكيفي للأثر

الحقيقي للثقافة والصناعات الثقافية والإبداعية على الاقتصادات والتنمية الاجتماعية للبلدان الأعضاء فيها، من أجل تعزيز كفاءة عملية صنع القرار ترسيخا للثقافة بوصفها أداة لتحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي.

٢٧ - السيد كاباكتولان (الفلبين): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة مصدر للعمالة والهجرة. ومنطقة جنوب شرق آسيا، التي تضم ٦٠٠ مليون شخص، أو ٨,٨ في المائة من سكان العالم، ستصبح هي سادس أكبر اقتصاد في العالم عندما تنشأ رسميا المجموعة الاقتصادية لرابطة دول جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٥. وسيكون للتدفق الحر للخدمات والعمالة الماهرة داخل الجماعة الجديدة أثر بالغ على الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة. وتلتزم الرابطة بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والقضاء على الاستغلال، بما في ذلك الاتجار بالبشر؛ وستتطلب تلك الجهود تعاونا دوليا وإقليميا وثنائيا.

٢٨ - وقال إن الرابطة قد وضعت إطارا لحماية العمالة المهاجرة في المنطقة؛ وتعمل الحكومات ومجالس النقابات واتحادات أرباب العمل معا أيضا لتحقيق المواءمة بين الأطر القانونية والسياساتية المتعلقة بهجرة العمالة وحماية حقوق المهاجرين. وأردف قائلا إن الرابطة تتفق على أنه ينبغي خفض تكاليف هجرة العمالة عبر الحدود، وينبغي إدراج قضايا الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأردف قائلا إن الرابطة، تعزيزا للتنقل الإقليمي، بدأت بالفعل في تنفيذ عدد من ترتيبات الاعتراف المتبادل المحددة والنظم الرقابية المنسقة، بما في ذلك الاعتراف بالمؤهلات المهنية في قطاع العمالة الماهرة؛ وتعتمد أيضا معايير مشتركة تتعلق بالكفاءة في مجال السياحة، وتتخذ تدابير لتيسير دخول الأشخاص الطبيعيين العاملين في مجال تجارة البضائع والخدمات والاستثمارات أو تنقلهم.

٢٩ - وتابع قائلا إن وضع المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل وأسرهم مسألة مثيرة للقلق. وإن الرابطة تدعم مبادرات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الساعية إلى تعزيز القدرات الوطنية الرامية إلى مساعدة المهاجرين الذين لم يتمكنوا من العودة إلى بلدانهم الأصلية نتيجة للأزمات الإنسانية في البلدان التي يقصدونها أو يعبرونها.

٣٠ - واستطرد قائلا إن الرابطة تتعاون مع منظمة العمل الدولية لجمع معلومات إحصائية عن العمال المهاجرين في جميع البلدان الأعضاء فيها. وتسعى، في أثناء قيامها بذلك، إلى تحديد احتياجات بناء القدرات وكفالة تنسيق جمعها للبيانات المتعلقة بالهجرة واتساقه ودقته. وتؤيد أيضا تبادل المعلومات وأفضل الممارسات مع المنظمات الدولية وغيرها. وثمة حاجة لإقامة شراكات مُعززة تتعلق بالهجرة من خلال المبادرات المتعددة الأطراف كتلك التي أطلقتها من قَبْل منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، والمفوضية الأوروبية، وكيانات أخرى. ومن الأمثلة على هذا المسعى تعاون الرابطة مع منظمة العمل الدولية والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية لحماية المهاجرين داخل منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية من الاستغلال في العمل. كما تدعم الرابطة برنامج العمل التعاوني لمنع الاتجار بالنساء والفتيات في جنوب آسيا التابع للمنتدى العالمي، وتعزز الدول الأعضاء المعنية تدابيرها المتعلقة بالإنفاذ والرصد لحماية العمال، وخاصة في القطاعات التي تنطوي على مخاطر عالية فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص واستغلالهم في العمل، بما في ذلك الخدمات المترلية وقطاع الملابس.

٣١ - السيد مسوسا (ملاوي): تكلم باسم المجموعة الأفريقية، فقال إن المجموعة ترغب في تكرار التأكيد على أهمية تعددية الأطراف في صياغة خطة التنمية لما بعد

عام ٢٠١٥. وإن الأمم المتحدة سيكون أمامها دور حاسم ينبغي أن تضطلع به في خلق بيئة دولية مواتية وشراكة عالمية فعالة لتعبئة الموارد. ولئن كان التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يُحوّل العالم بالفعل إلى قرية عالمية، فالجهود الرامية إلى تحويل العولمة إلى قوة فاضلة لم تُحقِق النتائج المثلى. وقد تحققت نتائج غير متوازنة فيما بين البلدان وداخلها على حد سواء، والبلدان التي تعاني من أعلى مستويات الفقر لا رأي لها تقريبا وربما بتاتا في تشكيل عملية العولمة.

٣٢ - وقال إن العولمة يلزم أن ترتكز على الإنسان وأن تراعي حقوق الإنسان والهوية الثقافية والحاجة إلى توفير فرص العمل اللائق. وينبغي أن تُمكّن أفراد المجتمع الأشد ضعفا، وأن تشجع إقامة نظام اقتصادي دولي منصف يُراعي مختلف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية. والأهم من ذلك أنها ينبغي أن تقوي الشراكة العالمية المعززة الرامية إلى تحقيق التنمية وأن تساعد في التغلب على أوجه عدم المساواة. وثمة حاجة إلى نظام متعدد الأطراف أقوى وأكفأ لتحقيق فعالية العولمة. ولذا، تدعو المجموعة إلى مزيد من الإصلاحات داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز حوكمتها الديمقراطية وشرعيتها وتماسكها.

٣٣ - وأعرب عن سعادة المجموعة بتناول الفريق العامل المفتوح باب العضوية قضية الهجرة في أهدافه المقترحة للتنمية المستدامة؛ وذكر أنها أيضا تحيط علما بالتوصيات التي انبثقت عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية الذي عقد في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣. وينبغي حماية حقوق المهاجرين، وخاصة النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، في كل مرحلة من مراحل عملية الهجرة. وتدعو المجموعة إلى التنفيذ الكامل لمعايير منظمة العمل الدولية بشأن المهاجرين وأسرهم، فضلا عن الامتثال الكامل للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وبرنامج عمل ديربان.

٣٤ - واستطرد قائلا إن المجموعة، إذ تلاحظ مع القلق أن أفريقيا تدفع سنويا رسوم تحويل زائدة بقيمة ١,٨ بليون دولار تقريبا، فإنها ترحب بجميع المبادرات الرامية إلى خفض تكلفة التحويلات. وأضاف قائلا إن الفجوة التكنولوجية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تعزز أوجه عدم المساواة وتقوض القضاء على الفقر. ولذا، تدعو المجموعة المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون الدولي الإقليمي في البحوث والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك آليات التمويل. وختم كلامه قائلا إن المجموعة تعترف أيضا بما للثقافة من قدرة على أن تكون محركا للتنمية المستدامة، وتؤكد على الحاجة إلى احترام التنوع الثقافي وحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي في الإطار الإنمائي العالمي.

٣٥ - السيد بوسوتيل (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة وهي الجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب وهو البوسنة والهرسك؛ إضافة إلى جمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقال إن أطر حوكمة التنقل لا تزال ضعيفة في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الهجرة التي تتحملها الحكومات، وأيضا التي يتكبدها المهاجرون، المعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان واستغلال المهربين وخطر الموت. وتتحمل بلدان المنشأ والعبور والمقصد مسؤولية مشتركة لكفالة أمان الهجرة، وأيضا لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية والقسرية. وقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يؤكدون من جديد التزامهم بالإعلان الصادر عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠١٣، ويعملون على تنفيذ عناصر برنامج العمل المتألف من ثماني

نقاط الذي اقترحه الأمين العام. ويعربون عن ترحيبهم أيضا بمساهمات قمة المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لعام ٢٠١٤، وعن سرورهم لإدراج الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة قضايا مثل تكاليف التحويلات، والاتجار بالبشر، وحقوق العمال المهاجرين في وثيقته الختامية.

٣٦ - ومضى يقول إن تقدما قد أحرز في تعزيز التركيز على التنمية في المناقشات الجارية بشأن الهجرة، لكن المطلوب بذل مزيد من الجهود لتسخير كامل الإمكانات الإنمائية للمهاجرين، فضلا عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقد أطلق الاتحاد الأوروبي مشروعا بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية لتقييم المساهمة الاقتصادية لهجرة العِمالة في التنمية في بلدان المقصد في جنوب الكرة الأرضية. وقال إن سياسته الخارجية المتعلقة بالهجرة تركز على بناء شراكات مع البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقد وُقع عدد من الشراكات التي تتصل بالتنقّل.

٣٧ - وتابع قائلا إن العالم يشهد مستويات قياسية من التشريد القسري؛ إذ يجد العديد من اللاجئين والمشردين داخليا أنفسهم في حالات طويلة الأمد يحتاجون فيها إلى الاهتمام من الجهات الفاعلة في مجال التنمية، فضلا عن المساعدة الإنسانية. وقد بدأ الاتحاد الأوروبي بالفعل في تنفيذ برنامج إقليمي للتنمية والحماية لمنطقة الشرق الأوسط وهو بصدد إعداد برامج مماثلة لشمال أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي. ويساهم بنشاط كذلك في المبادرة المتعلقة بالمهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات التي أطلقتها المنظمة الدولية للهجرة. وتبرز الزيادة في حالات الأزمات الناجمة عن الأزمات الطبيعية وعن النشاط البشري ضرورة زيادة التأهب وتحديد الممارسات الجيدة التي يُمكن إدراجها في مبادئ توجيهية طوعية.

٣٨ - السيد ميزا - كوادرا (بيرو): تكلم باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالثقافة والتنمية، فقال إن المجتمع الدولي قد اعترف بما للثقافة من قدرة على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية وبناء مجتمعات سلمية شاملة للجميع. والمجموعة إذ تضع في اعتبارها أن الجمعية العامة شجعت، في قرارها ٢٢٣/٦٨، الدول الأعضاء على إيلاء العناية الواجبة للثقافة والتنمية المستدامة في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإنها ترغب في التأكيد على أن صون التراث الثقافي يثمر فوائد اقتصادية واجتماعية من خلال تشجيع السياحة وتعزيز الإدارة الحضرية المستدامة، فضلا عن الإسهام في تشكيل الهوية الجماعية بمساهمات غير ملموسة. وعلاوة على ذلك، تؤدي الصناعات الثقافية إلى ظهور المشاريع التجارية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي توفر وظائف لائقة للشباب. وينبغي تشجيع هذه الصناعات من خلال تعزيز فرص الحصول على التمويل الكافي والتكنولوجيات الجديدة وبناء القدرات.

٣٩ - ومضى يقول إن القيم والمعارف والمهارات التقليدية ذات أهمية في تحقيق جودة التعليم. وهذا فضلا عن أن الهوية الثقافية تميل إلى الحفاظ على علاقات الأفراد والمجتمعات ببيئاتهم وتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين. فالاعتراف بالتنوع الثقافي يشجع التسامح والتضامن في المجتمعات المحلية والوطنية على حد سواء، ويشجع المشاركة الأوسع نطاقا في الحياة العامة. وكفالة المساواة في تمتع النساء والرجال بالحياة الثقافية يُساعد أيضا في تعزيز التماسك الاجتماعي.

٤٠ - وتابع قائلا إن من بواعث التفاؤل أن العديد من الغايات الواردة في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية

المعني بأهداف التنمية المستدامة تجلت فيها الطبيعة الشاملة للثقافة باعتبارها عاملا ممكّنا ومحركا للتنمية المستدامة. وختم كلامه قائلا إن المجتمع الدولي ينبغي أن يستفيد من قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٦٨ بهدف دمج الثقافة دمجا كاملا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤١ - السيد كوهونا (سري لانكا): قال إن الهجرة لها آثار معقدة على التنمية في بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء. وفي حين تؤدي في بعض الأحيان إلى نزوح ذوي الكفاءة في البلدان النامية، فإنها في الوقت ذاته تولد تحويلات مالية تسهم مساهمة كبيرة في تلك البلدان، وتوفر مستويات عالية من المهارة والأيدي العاملة الرخيصة للبلدان المتقدمة. ويجب أن تُعالج آثار ديناميات الهجرة من خلال نهج عالمية، بمشاركة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. فمن ضمن الحقائق التاريخية، التي يندر الاعتراف بها، أن كثيرا من الدول المتقدمة اليوم أنشأها مهاجرون. ويمكن أن يكون الإعلان الصادر عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠١٣ منطلقا لإدراج الغايات المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٢ - وقال إن النقاش الدائر حول الهجرة له أهمية خاصة لسري لانكا، إذ أن التحويلات مصدر كبير لعائدات النقد الأجنبي. وأضاف قائلا إن حكومته وضعت برامج لتقديم الخدمات للمواطنين الباحثين عن عمل في الخارج ولمساعدتهم في العودة عند الحاجة. وذكر أن سري لانكا صدقت على اتفاقية العمال المهاجرين في عام ١٩٩٦، وقد انتُخِبت مرتين في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالعمال المهاجرين. فحماية حقوق المهاجرين تتطلب مراعاة التمايز بين مواطن الضعف القائمة على أساس نوع الجنس والعمر والصحة في الاعتبار. وعلى وجه الخصوص، تجدر الإشارة إلى أن النساء يشكلن حاليا ما يقرب من نصف إجمالي عدد المهاجرين. وختم كلامه بحث الدول الأعضاء على اعتماد نهج أكثر استباقية في حماية العمال المهاجرين، تراعي ليس فقط الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، بل أيضا العوامل الثقافية.

٤٣ - استأنف السيد كاردي (إيطاليا) رئاسة الجلسة.

٤٤ - السيد إيستريمي (الأرجنتين): قال إن بلده ملتزم ببناء نظام اجتماعي عادل ومنصف تتمتع فيه الفئات الضعيفة بالحماية. وهذا يتطلب دورا قويا تضطلع به الدولة، وإنشاء آليات لتوزيع الثروة، وخلق نظام مالي عالمي جديد يوفر بدائل عملية للمؤسسات المالية الدولية القائمة، من خلال إرساء هياكل ديمقراطية تُمثّل فيها البلدان النامية تمثيلا عادلا.

٤٥ - وقال إن الهجرة تنشأ نتيجة للعولمة والأوضاع الهيكلية والسياسية في بلدان المنشأ والمقصد. وفي الأرجنتين، تحظى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين بالحماية الكاملة بموجب القانون. وتتخطى العلاقة بين الهجرة والتنمية مجرد العوامل الاقتصادية، إذ يجب أن تحظى حقوق الإنسان للمهاجرين بالاحترام الكامل. وعلاوة على ذلك، لما كانت الأسباب الدافعة إلى الهجرة الدولية تكمن في نقص النمو، فالاستجابة الحقيقية الوحيدة لتحديات الهجرة هي العمل من أجل إقامة نظام دولي أكثر عدالة يُعزز التنمية لجميع الدول. وينبغي أن يُنظر إلى تنظيم الهجرة باعتباره أمرا بالغ الأهمية للتنمية البشرية للمهاجرين واندماجهم في بلدان المقصد. وفي هذا الصدد، حث جميع الدول التي لم تصدق بعد اتفاقية العمال المهاجرين على أن تفعل ذلك.

٤٦ - واستطرد قائلا إن الدولة ينبغي أيضا أن تضطلع بدور محوري في تعزيز الثقافة على أساس التنمية الاقتصادية المنصفة والإدماج الاجتماعي. وتسعى الأرجنتين لإتاحة

الثقافة للجميع على نحو عادل باعتبارها أداة لتحقيق التحول الاجتماعي، وقد حققت نجاحا كبيرا في جهودها الرامية إلى خلق مساحات ثقافية متاحة للجميع.

٤٧ - وختم كلامه قائلا إن وجود دولة نشطة ووجود نظام ملتزم متعدد الأطراف كلاهما ضروري لإحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، مع احترام حقوق الإنسان بوصفها حجر الزاوية في ذلك. وذكر أن الأرجنتين تدعم جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق هذه التنمية المستدامة.

٤٨ - السيدة مورغان (المكسيك): قالت إن بلدها قد شجع بنشاط على وضع رؤية جديدة للهجرة تحترم جميع المهاجرين بوصفهم بشرا، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، وتعترف بمساهمة الهجرة في اقتصاد بلدان المنشأ والعبور والمقصد وثقافتها ومجتمعها. وقالت إن الإعلان الصادر عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠١٣ سيكون نقطة مرجعية مهمة للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، فضلا عن المحافل المتعددة الأطراف كالمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. ويجب إدراج القضايا المتعلقة بالهجرة الدولية، بما في ذلك الحاجة إلى الحد من تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين، في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وإذا أريد لهذه الخطة الجديد أن تكون عالمية حقا، فلا يمكن أن تستبعد الملايين من الأشخاص الذين يعانون من أوضاع بالغة الضعف.

٤٩ - ومضت قائلة إن الثقافة يمكنها أن تكون بمثابة محرك لتطوير المعارف وتحقيق التماسك الاجتماعي والمصالحة والتنمية. ويمكن أيضا أن تكون عاملا من عوامل تحقيق التكامل الإقليمي، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والقضاء على الفقر، والإنتاج والاستهلاك المستدامين. وختمت كلامها معربة عن ترحيب وفدها بدمج الثقافة باعتبارها موضوعا شاملا في أهداف التنمية المستدامة المقترحة، وقالت إنه سيستمر في تعزيز منظور الثقافة في وضع الصيغة النهائية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٠ - السيد حنيف (ماليزيا): قال إن العولمة يلزم أن تلبّي احتياجات البلدان الأكثر ضعفا. وإن ماليزيا استفادت من زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق بفضل تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر على حد سواء. ويُمكن أن تغدو العولمة وسيلة لتصحيح التفاوت بين البلدان باتباع نهج جيد الإدارة يُركّز على النتائج. وبناء القدرات من خلال التدريب ونقل التكنولوجيا أمر أساسي لمواجهة تحديات العولمة. وللإصلاح التجاري أهمية بالغة أيضا، وينبغي، في هذا الصدد، استهداف تحقيق مجموعة واقعية النواتج المتوخاة تمهيدا لاختتام جولة الدوحة. كما أن ثمة حاجة ملحة لإيجاد بيئة دولية لتحقيق النمو المطرد والشامل والمنصف، انطلاقا من الإصلاح الحقيقي للنظام المالي الدولي.

٥١ - وقال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بنفس الدور الرائد في تعزيز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ كما فعلت في تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي توفير آلية لتجميع الموارد لمساعدة البلدان النامية في بناء هياكلها الأساسية. وتستلزم إدارةُ العولمة على نحو أفضل، أن تكون الهياكل المؤسسية أكثر استجابة للتغيرات العالمية السريعة. وختم كلامه قائلا إن ثمة حاجة كذلك إلى إقامة شراكات متكافئة حقا تعمل وفقا لمبادئ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة، والتضامن، والملكية الوطنية، وتقرير المصير.

٥٢ - السيد بيساريفيتش (بيلاروس): قال إن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠١٣ وفّر مبادئ توجيهية جديدة مهمة ستسمح بتحقيق الإسهامات الذي يمكن أن تقوم به الهجرة في التنمية على نحو أكمل. ولئن كانت العلاقة المعقدة بين الهجرة والتنمية،

ولا سيما التنمية المستدامة، لا تزال غير مفهومة فهما سليما، فمن المهم وضعها في الاعتبار في المداولات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويمكن أن تُخفّف الهجرة، بوصفها مكونا مهما من مكونات العمليات الديموغرافية، الضغط الاجتماعي في بعض المناطق وتسهل، في الوقت ذاته، التنمية الاقتصادية في بلدان أخرى. ومتى نُظمت الهجرة ورصدت على نحو سليم، فيمكنها أن تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة؛ غير أنه من المهم مكافحة الهجرة غير الشرعية، فضلا عن الاتجار بالبشر، وهو شكل مشوه من أشكال الهجرة. وينبغي معالجة المجالين معا، حيث إن النجاح في مجال واحد سيؤدي إلى النجاح في المجال الآخر. وفي هذا الصدد، أسفرت الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي عقد في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عن نتائج إيجابية.

٥٣ - وقال إن برنامج حكومته الوطني المتعلق بالأمن الديموغرافي للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ يسعى إلى تعظيم فوائد الهجرة عن طريق الحد من الهجرة باتجاه الخارج من أجل الحفاظ على الإمكانات الفكرية وإمكانات العمالة في بيلاروس مع اجتذاب المهاجرين المهرة من الخارج في الوقت ذاته. وختم كلامه قائلا إن بيلاروس أنشأت، في ظل شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، في عام ٢٠٠٧ مركز تدريب دوليا للمهنيين الذين يعملون على مراقبة الهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر.

٥٤ - السيد باتريوتا (البرازيل): قال إن العولمة توفر العديد من الفرص للشركات الكبيرة وكبار المستثمرين بينما لا ينتفع الناس في مجملهم بتلك الفوائد. وتحتاج البلدان إلى اعتماد سياسات عامة ترتكز على الإنسان وتكون بمثابة أداة تقي من الآثار السلبية للعولمة. ويمكن للأمم المتحدة، من خلال نظامها الإنمائي ومجلسها الاقتصادي والاجتماعي ومنتداها السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة حديث الإنشاء، أن تخفف من الدور الخفي لرأس المال من خلال تقديم توصيات في مجال السياسة العامة تركز على الإنسان.

٥٥ - وتابع قائلا إن مؤتمر ريو +٢٠ اعترف بإمكانية مساهمة الثقافة في التنمية؛ وإضافة إلى ذلك، أكد كل من اليونسكو ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أهمية الصناعات الإبداعية للتخفيف من حدة الفقر. فالثقافة والصناعات الإبداعية قاطرتا التقدم والإدماج الاجتماعي في البرازيل. ويمكن أن يساعد الاستثمار في الثقافة على تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين، لا سيما وأن أنماط الحياة الاستهلاكية التي كانت مرتبطة في السابق ببلدان الشمال أضحت تُقلد على نحو متزايد في قطاعات معينة من مجتمعات بلدان الجنوب.

٥٦ - واستطرد قائلا إن البرازيل، باعتبارها بلد منشأ ومقصد على حد سواء، تهتم اهتماما خاصا بحقوق العمال المهاجرين. فيجب ألا يُعامل المهاجرون غير الموثقين أو غير النظاميين بوصفهم مجرمين؛ بل ينبغي احترام حقوقهم الإنسانية في جميع الظروف. وينبغي حماية العمال مواطنين ومهاجرين على حد سواء دون تمييز، وفقا للأحكام ذات الصلة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية والإعلانات المتعددة الأطراف. وتثير مسألة معاملة القاصرين غير الموثقين قلقا بالغا. وتكرر البرازيل التزامها بالاتفاقات التي جرى التوصل إليها في مؤتمر ريو +٢٠ بشأن إدراج قضايا السكان والهجرة في صلب استراتيجيات التنمية المستدامة.

٥٧ - السيد نارانغ (الهند): قال إن العولمة ساهمت في تجمّع الناس وخلق الثروة، لكن فوائدها وتكاليفها غير موزعة توزيعا متساويا. وبالنظر إلى الترابط الذي استحدثته

العولمة، وحجم المشاكل المشتركة ونطاقها، لن يكفي اتباع نهج صفري الحصيلة. وكذلك لن تعد القواعد الدولية التي تعطي الأفضلية للعالم المتقدم متلائمة مع القرن الحادي والعشرين. وكما يُطلب من الجنوب تحمل مسؤوليات أوسع، فيلزم أيضا أن يُشرك مشاركة أوسع في صنع القرار الدولي. فالمساواة تتطلب احترام التنوع الإنمائي في العالم؛ إذ ينبغي السماح للبلدان النامية بحيز سياساتي وينبغي أن يُطلب من العالم المتقدم مزيد من العمل. وثمة حاجة أيضا إلى مزيد من تقاسم الموارد للتصدي لتحديات تغير المناخ.

٥٨ - واسترسل قائلا إن تنقل السلع والأشخاص، على حد سواء، إحدى السمات المميزة للعولمة. وينبغي أن يعظم أي نهج في التعامل مع الهجرة الدولية منافعها وأن يقلل آثارها السلبية. وينبغي تحرير إجراءات حركة الأشخاص الطبيعيين لتقديم الخدمات (بموجب الطريقة ٤ المتعلقة بالتنقل) وتبسيطها من أجل السماح للمتخصصين في البلدان النامية بالانتقال إلى البلدان المتقدمة النمو حيث يوجد طلب على مهاراتهم. ومع ذلك، يجب اتخاذ إجراء منسق للتصدي للهجرة غير النظامية، التي لها عواقب أمنية خطيرة، وكثيرا ما تؤدي إلى الاتجار.

٥٩ - وذكر أن الهند تعزز نهجا في التعامل مع الثقافة يحتضن الاختلاف ويحتفي بالتنوع ويعزز الاحترام المتبادل. ومثل هذا النهج الشامل يسمح بالسعي نحو تحقيق أهداف جماعية بروح من التضامن. ويتوقف نجاح مبادرات التنمية وصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على اتباع نهج مرن في وضع المعايير العالمية التي تراعي الخصائص الثقافية والوطنية الخاصة. فالعولمة يلزم أن تتحول من الانشغال الضيق بالأسواق إلى الاهتمام الأوسع بالإنسان. وأشار إلى أن التقليد القديم المتبع في بلده ويتمثل في السعي إلى التحاور مع الطبيعة بدلا من الهيمنة عليها، وثقافته المتمثلة في الاقتصاد في النفقات، لهما أهمية خاصة في الجهود الجارية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٦٠ - السيد بن ملوك (المغرب): قال إن برنامج عمل الأمين العام المتألف من ثماني نقاط إطار مفيد، لا سيما عندما يتعلق الأمر بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين. وينبغي للأمم المتحدة تعزيز التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي لمساعدة بلدان المنشأ والعبور والمقصد على تعظيم فوائد الهجرة الدولية، لأغراض منها تحقيق التنمية والتصدي للتحديات المرتبطة بها. وينبغي للمنظمة أيضا أن تواصل توعية الدول الأعضاء بالحاجة إلى التصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق المهاجرين والامتثال لها. فالهجرة من المحفزات الممكنة للتنمية، وينبغي إدراجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي الوقت ذاته، يلزم أن تبدي الدول الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بقضايا منها الحد من رسوم التحويلات، وقابلية تحويل مستحقات الضمان الاجتماعي وتوفير العمل اللائق.

٦١ - وقال إن الهجرة تتأثر بالأزمات الاقتصادية والنزاعات السياسية وتغير المناخ، وكذلك بظهور مراكز جديدة للنمو الاقتصادي في الجنوب. والمغرب في طور التحول من بلد منشأ وعبور إلى بلد مقصد بفضل فرص العمل التي يوفرها اقتصاده الدينامي وعملية التحول الديمقراطي التي يشهدها، وكذلك علاقاته طويلة الأمد مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وهو يتخذ تدابير لإدارة الهجرة، وفقا لالتزاماته الدولية، وقد وضع سياسة جديدة للهجرة يتجلى فيها التزامه بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وحماية حقوق المواطنين والمقيمين الأجانب وحرياتهم على حد سواء، بطرق منها إنشاء لجان مشتركة بين الوزارات للتعامل مع طلبات اللجوء ومكافحة الاتجار بالبشر.

٦٢ - السيد كاساي (إثيوبيا): قال إن الإنتاج والعمالة على الصعيد العالمي لم يتعافيا بعد من الأزمة الاقتصادية الأخيرة. ونظرا إلى أن السياسات التي تنفذ في أحد أنحاء العالم تكون لها آثار غير مباشرة على البلدان الواقعة في الأنحاء الأخرى، فيلزم بذل جهود عاجلة لتعزيز تنسيق السياسات الدولية والتعاون الإنمائي. وعلى وجه الخصوص، ما فتئت البلدان، التي تمر بأولى مراحل التنمية وكثيرا ما تكون سريعة التأثر بالصدمات الخارجية، تعاني من ضعف الطلب على صادراتها وانخفاض أسعار السلع الأساسية نتيجةً للأزمة. ويلزم أن يثمر المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي سيعقد في أديس أبابا في عام ٢٠١٥، نتائج ملموسة إذا أريد تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠. وينبغي تنفيذ حزمة بالي التي انبثقت عن المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في الوقت المناسب كي تستطيع أقل البلدان نموا المشاركة بنشاط في التجارة الدولية. وعلى الرغم من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، فيجب أن تبقى المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الدين في صلب التعاون الإنمائي الدولي. وتعمل العديد من أقل البلدان نموا على بناء قواعدها الصناعية، ولكن لا تزال الزراعة الدعامة الأساسية لاقتصاداتها، والدعم الدولي ضروري لمساعدتها على تعزيز إنتاجية قطاعاتها الزراعية وتحسين إدارة مواردها الطبيعية.

٦٣ - وذكر أن وفده يؤيد برنامج عمل الأمين العام المتألف من ثماني نقاط. وقال إنه ينبغي النظر إلى الهجرة ليس فقط من منظور اقتصادي، بل أيضا في ضوء أثرها الاجتماعي والثقافي والبيئي. وينبغي القضاء على الاستغلال والاتجار وكره الأجانب، وينبغي خفض تكاليف التحويلات، وينبغي تعميم مراعاة قضايا الهجرة في خطط التنمية العالمية والإقليمية والوطنية. وختم كلامه مشيرا إلى أن حكومته مستعدة لتنفيذ الإعلان الصادر عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠١٣.

٦٤ - السيدة شين (سنغافورة): قالت إن العولمة قد جلبت فرصا جديدة لكثير من الناس، غير أن أثرها التجانسي على الثقافات المحلية مثير للقلق. وقالت إن العولمة ليست جديدة على بلدها، بل إنه استطاع من خلال الدعوة إلى ممارسات التجارة الحرة والسياسات الشفافة، أن يسخر أثرها الإيجابي ليصبح ثاني أكثر اقتصاد تنافسيةً في العالم وفقا لتقرير التنافسية العالمية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. وأضافت قائلا إن سنغافورة قد أسسها المهاجرون الصينيون والهنود والماليزيون، وجميعهم جلبوا معهم ثقافاتهم ولغاتهم وعاداتهم الفريدة. وتواجه سنغافورة الآن التحدي المتمثل في الحفاظ على التوازن الدقيق بين التنوع والتماسك في سعيها إلى دمج عدد متزايد من المواطنين الجدد. وتحقيقا لهذه الغاية، تعقد مهرجانا سنويا للتراث يروج عروضا ثقافية وأنشطة مجتمعية، وتوجد أيضا منابر للفنون من خلال الصندوق الاستئماني للفنون العامة.

٦٥ - ومضت قائلة إن تقرير الاقتصاد الإبداعي لعام ٢٠١٣ الذي نشرته اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أبرز أهمية الثقافة في التنمية المستدامة. وذكرت أن الاقتصاد الإبداعي مصدر مهم للدخل وفرص العمل في البلدان النامية. وهو يؤكد أيضا الهوية الثقافية، التي ينبغي أن تعترف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بمساهمتها الممكنة في تحقيق التنمية.

٦٦ - السيد فوندوكوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يعترف بما تتسم به الهجرة الدولية وأثرها على بلدان المنشأ والعبور والمقصد من تعقيد متزايد. وإنه ينبغي تشجيع البلدان المعنية على المشاركة طوعا في المناقشات الدائرة بشأن فرص الهجرة وتحدياتها. وقد أثبت التعاون المتعدد

الأطراف والإقليمي والثنائي فعاليته بالفعل. ولكي تكون الهجرة آمنة ومنظمة وقانونية، ينبغي أن تخضع العمالة المهاجرة للتنظيم وفقا للمصالح الديموغرافية للبلدان، مع احترام سلامتها الإقليمية، فضلا عن حقوق الإنسان للمهاجرين والشعوب الأصلية. وثمة حاجة إلى مزيد من دراسة تبعات الهجرة على بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء، لا سيما وأن التحويلات المالية التي يجريها المهاجرون المهرة عامل مهم من عوامل تحقيق التنمية في بلدان المنشأ.

٦٧ - وقال إن الاتحاد الروسي استقبل، في عام ٢٠١٣، أكثر من ١٢ مليون مهاجر، جاؤوا، في المقام الأول، من أعضاء رابطة الدول المستقلة. وفضلا عن وجود سياسة وطنية للهجرة، اعتمد ما يقرب من ٤٠ نظاما تتعلق بالعمالة المهاجرة من أجل كفالة تمتع المهاجرين بالمساواة في الحقوق، مع حماية الاقتصاد وسوق العمل الوطنيين والحفاظ على حقوق المواطنين الروس في الوقت ذاته.

٦٨ - وقال إنه نظرا إلى أن الهجرة موضوع حساس، فينبغي مناقشة التغييرات القانونية المقترحة على نطاق واسع في جميع أنحاء المجتمع قبل اعتمادها. فالعمال الأجانب يتمتعون بالفعل بالمساواة في الحقوق والواجبات جنبا إلى جنب مع المواطنين الروس. وبموجب القانون، لا يجوز أن يكون هناك أي تمييز من حيث ظروف العمل والأجر على أساس نوع الجنس أو العنصر أو الجنسية أو اللغة أو الدين. وعلاوة على ذلك، يحق لأطفال العمال المهاجرين الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة والحصول على تعليم كامل، في حين يحق للعمال المهاجرين وأسرهم الحصول على الرعاية الطارئة المجانية وغيرها من المساعدات الطبية.

٦٩ - وختم كلامه قائلا إن الاتحاد الروسي يقف على أهبة الاستعداد لتبادل خبراته في إدارة الهجرة، لا سيما من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات.

٧٠ - السيد عبد الرحمن (بنغلاديش): قال إن الهجرة لم تُذكر في الأهداف الإنمائية للألفية، لكنها في السنوات الأخيرة شهدت اعترافا متزايدا باعتبارها عاملا ممكنا ومحركا للتنمية. وقد أدى الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠١٣ إلى تعزيز الخطاب المتعلق بالهجرة، وأشار الفريق العامل المفتوح باب العضوية إلى الهجرة في أهدافه المقترحة للتنمية المستدامة. وقال إن بنغلاديش تهدف إلى كفالة ''الهجرة بكرامة''، واتخذت خطوات لتعميم مراعاة قضايا الهجرة في عملية التنمية الوطنية لديها. وذكر أنها عضو نشط في العملية التشاورية الإقليمية لبلدان المنشأ في آسيا بشأن إدارة العمل في الخارج والعمالة التعاقدية (عملية كولومبو) واستضافت اجتماع القيادة العالمية لعام ٢٠١٣ الذي كان تتويجا للمشاورات المواضيعية العالمية بشأن الديناميات السكانية. وكان إعلان دكا الذي انبثق عن هذا الاجتماع بمثابة وثيقة مرجعية للحوار الرفيع المستوى. وقد استضافت بنغلاديش أيضا اجتماع الخبراء العالمي المعني بالهجرة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الذي عقد في عام ٢٠١٤، وقد اختيرت مؤخرا لتكون رئيس المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لعام ٢٠١٦.

٧١ - ومضى قائلا إنه على الرغم من أن التحويلات ليست بديلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن لها أثرا كبيرا في الحد من الفقر. ولذلك من المهم خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة والقضاء على مسارات التحويلات التي تكلف أكثر من ٥ في المائة. واستطرد قائلا إن وفده يؤيد مقترح عقد حوارات رفيعة المستوى بشأن الهجرة على فترات منتظمة، ويحدوه الأمل في أن تتجلى الروابط بين الهجرة والتنمية على نحو واف في التقرير التجميعي للأمين العام المتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وختم كلامه قائلا إنه ينبغي

للمجتمع الدولي أن يعالج الهجرة الدولية على أساس التفاهم المشترك والشراكة الحقيقية؛ وينبغي للمجتمع المدني أيضا أن يؤدي دورا في التوعية بالحاجة إلى الاستقدام الذي يتسم بالمسؤولية.

٧٢ - السيد لينارتسون (السويد): قال إن السويد، بوصفها رئيسا للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، ركزت على موضوع فتح الطريق أمام الدور الذي يمكن أن تضطلع به الهجرة في تحقيق التنمية الشاملة للجميع، وقد حددت هدفا يتمثل في جعل المنتدى أكثر تركيزا على التنمية وأكثر دينامية واستمرارا. وفي الجلسة الختامية التي عقدت تحت رئاستها في ستوكهولم في أيار/مايو ٢٠١٤، ركزت المناقشات على مساهمات الهجرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإدماج قضايا الهجرة في التخطيط الإنمائي. وقد أوصى المشاركون بشدة بإدراج موضوع الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك لحماية حقوق الإنسان للمهاجرين وإبراز القدرة الإنمائية للهجرة على حد سواء. وقد اعتمد المشاركون من المجتمع المدني في اجتماع ستوكهولم خطة ستوكهولم للمجتمع المدني، التي سبق أن وقعتها أكثر من ٢٥٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. وعندما تُستبعد الهجرة من الخطة الإنمائية الدولية، تتوارى احتياجات عدد لا يحصى من البشر وإمكاناتهم؛ ومن ثم، من المهم كفالة أن تقوم الحكومات والجهات الفاعلة على حد سواء بتحليل الفرص والتحديات التي تنطوي عليها الهجرة وأن تَتخِذ إجراءات بشأنها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.